كتاب

موجه إلى: فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد جوزاف عون المحترم

المرسل: نادي قضاة لبنان

الموضوع: ممارسة الصلاحية المنصوص عنها في المادة /٥٧/ من الدستور وعدم نشر قانون تنظيم القضاء العدلي

فخامة الرئيس،

إن نادي قضاة لبنان، وانطلاقًا من دوره ومهامه في الدفاع عن استقلالية السلطة القضائية وصون سيادة القانون، يتوجه إليكم بهذا الكتاب آملاً منكم، وبصفتكم حاميًا للدستور والساهر على احترامه، أن تمارسوا الصلاحية التي أوليتم إياها بموجب المادة /٥٧/ من الدستور، وذلك بردّ وعدم نشر القانون المتعلق بتنظيم القضاء العدلي الذي أقرّه المجلس النيابي مؤخرًا وإعادته إليه لإعادة النظر به، وذلك للأسباب الآتية:

١- وجود مخالفات دستورية واضحة:

لقد تضمن القانون أحكامًا تتعارض مع المبادئ الدستورية التي ترعى استقلالية السلطة القضائية والفصل بين السلطات، ما يجعله مشوبًا بعيوب جوهرية في النص والمضمون.

٢- وجود تناقضات قانونية تؤثر على حسن التطبيق:

احتوى القانون على مواد متعارضة فيما بينها، بما يهدد وحدة المعايير القانونية ويؤدي إلى إرباك في حسن سير العدالة.

٣- تضمينه نصوص تمسّ باستقلالية القضاء والقضاة:

لقد جاءت بعض النصوص المستحدثة أو المعدلة لتقيّد حرية القضاة أو تؤثر على آليات تعيينهم ونقلهم، بما يتعارض مع المعايير الدولية لاستقلالية السلطة القضائية التي التزم بها لبنان والتي كانت قد أشارت إليها لجنة البندقية هذا من جهة .

ومن جهة ثانية، فقد كرّس هذا القانون هرمية وتسلسلية داخل القضاء تتعارضان مع مبدأ استقلالية القاضي في عمله.

٤- عدم مراعاة الأصول القانونية عند إقراره:

لقد تم إقرار القانون مع تجاهل تام للملاحظات الجوهرية التي أثارها النواب أنفسهم خلال جلسة مناقشة هذا القانون، ولملاحظات واقتراحات وُضعت من قبل مؤسسات وجمعيات ومنظمات حقوقية وقانونية، وقد أُقِر بمادة وحيدة خلافًا للأصول التي تفرض مناقشته مادة مادة قبل إقراره.

فخامة الرئيس،

إن ممارسة صلاحياتكم في ردّ هذا القانون وإعادته إلى المجلس النيابي لإعادة درسه بما يتوافق مع الدستور والمعايير الدولية لا يعدو كونه إجراء دستوري وواجب وطني في آن واحد فقط، بل يدخل في صلب تعهدكم في خطاب قسمكم لجهة الالتزام بحماية الدستور وصون استقلالية القضاء كضمانة للحقوق والحريات وتطبيقًا فعليًا وتنفيذًا له؛ وكلنا ثقة أن تتخذوا الموقف الملائم الذي يحفظ هيبة القضاء ويعزّز كرامة القضاة ويصون مبدأ الفصل بين السلطات.

وعلى سبيل الاستئناس، تجدون ربطًا ملاحظات نادي قضاة لبنان على اقتراح القانون.

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والاحترام

بيروت في ١٢ آب ٢٠٢٥

نادي قضاة لبنان ممثلًا برئيسته القاضي نجاة أبو شقرا